



د. محمد أحجام

الثقة في المعاملات الإلكترونية

على ضوء القانون 43.20

مقدمو خدمات الثقة المعتمدين وغير المعتمدين
الالتزامات ومسؤولية صاحب الشهادة الإلكترونية
السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية
المجنة الوطنية لمراقبة حماية المعلومات ذات الطابع الشخصي
المجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني
السلطة الوطنية للأمن السيبراني

التوقيع الإلكتروني - بسيط - متقدم - مؤهل
الثبات الإلكتروني - بسيط - متقدم - مؤهل
الختم الزمني الإلكتروني - بسيط - مؤهل
خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون - بسيط - مؤهل
التحقق من موقع الإنترنت ،
وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات



الفهرس

1.....	مقدمة
الفصل الأول: آليات تأمين الدعماية التقنية للمعاملات الإلكترونية وفق القانون 43:20 .. 13	
المبحث الأول: ضمانات تحقيق الثقة والأمان في المعاملات الإلكترونية .. 15	
المطلب الأول: التوقيع الإلكتروني كضمانة لتأمين المعاملات الإلكترونية .. 16	
الفقرة الأولى: مفهوم التوقيع الإلكتروني .. 17	
ثانياً: صور التوقيع الإلكتروني .. 25	
الفقرة الثانية: درجات موثوقية التوقيع الإلكتروني ومتضيبيات الأمان القانوني .. 31	
أولاً: دور التوقيع الإلكتروني البسيط في تحقيق الأمان القانوني .. 32	
ثانياً: دور التوقيع الإلكتروني المتقدم في تحقيق الأمان القانوني .. 34	
ثالثاً: دور التوقيع الإلكتروني المؤهل في تعزيز اليقين القانوني .. 41	
المطلب الثاني: دور الخاتم والختم الزمني الإلكترونيين في تحقيق الأمان القانوني .. 52	
الفقرة الأولى: دور الخاتم الإلكتروني في تحقيق الأمان القانوني بالمعاملات الإلكترونية .. 52	
أولاً: تعريف الخاتم الإلكتروني .. 53	
ثانياً: صور الخاتم الإلكتروني .. 55	
الفقرة الثانية: دور الختم الزمني الإلكتروني في تحقيق الأمان القانوني .. 65	
أولاً: تعريف الختم الزمني الإلكتروني .. 66	
ثانياً: الختم الزمني الإلكتروني المؤهل ومتضيبيات الأمان القانوني .. 67	
المبحث الثاني: الحكامة الإلكترونية كآلية لتحقيق الأمان القانوني .. 72	
المطلب الأول: دور خدمة الإرسال وتقنيّن مواقع الإنترنيت في تحقيق الأمان القانوني .. 73	
الفقرة الأولى: دور خدمات الإرسال الإلكتروني المضمون في تأمين المعاملات الإلكترونية .. 73	
أولاً: دور خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون البسيط في تحقيق الأمان الرقمي .. 74	

ثانياً: دور خدمة الإرسال الإلكتروني التسويق الترويجي في تأمين الإرسالات الإلكترونية	75.....
الفقرة الثانية: دور شهادة التيقن من سلامة الاتجاهات في تحقيق الأمن الإلكتروني	79.....
المطلب الثاني: تقنية التشفير كآلية لدعم تنفس الأمعان في المعاملات الإلكترونية	87.....
الفقرة الأولى: مفهوم تقنيات التشفير	87.....
أولاً: مفهوم وسائل وخدمات التشفير وتحليلها	88.....
ثانياً: أنظمة التشفير وأالية عملها	90.....
الفقرة الثانية: القيد الوارد على عملية اعتماد وسائل التشفير وتحليل الشفرات	94.....
الفصل الثاني: رقابة المعاملات الإلكترونية كآلية لتحقيق الأمان القانوني	99.....
البحث الأول: دور مقدمي خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية في تحقيق الأمان القانوني	101.....
المطلب الأول: المركز القانوني لمقدمي خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	102.....
الفقرة الأولى: ماهية مقدمي خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	102.....
أولاً: تعريف مقدمي خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	102.....
ثانياً: شروط اكتساب صفة مقدم خدمات ثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	104.....
الفقرة الثانية: مهام مقدمي خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	109.....
أولاً: مهام مقدمي خدمات الثقة المعتمدين	109.....
ثانياً: مهام مقدم خدمات الثقة غير معتمد	111.....
المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن عمل مقدمي خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	112.....
الفقرة الأولى: التزامات مقدمي خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	112.....
أولاً: التزامات مقدم خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	113.....
ثانياً: التزامات طالب الشهادة الإلكترونية	120.....
ثالثاً: طبيعة التزامات مقدم خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	123.....

الفقرة الثانية: مسؤولية مقدمي خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	126
أولا: الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية لمقدمي خدمات الثقة	127
ثانيا: المسؤولية الجنائية لمقدمي خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	140
المبحث الثاني: دور الهيئات المتدخلة في المعاملات الإلكترونية في تحقيق الأمن القانوني	146
المطلب الأول: دور السلطة الوطنية لخدمات الثقة في تحقيق الأمن القانوني	147
الفقرة الأولى: مهام السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	148
أولا: المهام الإدارية للسلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	149
ثانيا: المهام التنظيمية للسلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	154
الفقرة الثانية: دور أعوان وخبراء السلطة الوطنية لخدمات الثقة في تحقيق الأمن القانوني	157
أولا: التنظيم القانوني لعمل أعوان وخبراء السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	158
ثانيا: مساطرة البحث في المخالفات	159
المطلب الثاني: بعض الهيئات المتدخلة في تعزيز الثقة والأمن القانوني للمعاملات الإلكترونية	161
الفقرة الأولى: اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي	162
أولا: تشكيلة اللجنة وسلطة الإشراف	162
ثانيا: اختصاصات اللجنة وسلطاتها	163
الفقرة الثانية: اللجنة الاستراتيجية والسلطة الوطنية للأمن السيبراني	165
أولا: دور اللجنة الاستراتيجية لأمن السيبراني في تعزيز الثقة الرقمية	167
ثانيا: دور السلطة الوطنية للأمن السيبراني في تعزيز الثقة الرقمية	168
خاتمة	171
لائحة المراجع	177
الفهرس	187

محمد أحجام



- طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنطاون
- خريج ماستر القانون المدني والتحولات الاقتصادية
- حاصل على شهادة الأهلية لزاولة مهنة المحاماة

يشهد العالم تطورات متتسارعة وتحولات مُلْتَاحَة مسَّتْ مجالاتٍ مُخْتَلِفة، بما فيها المجال العلمي؛ حيث بُرِزَتْ الثورة المعلوماتية القائمة أساساً على المعرفة العلمية المترامية والهائلة والتدايق الدقيق والغزير للمعلومات في أجزاء من الثاني، لتشكل بذلك الأساس المتن للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي تنشد مختلف بلدان العالم.

وبالرغم من إقرار القانون رقم 05.53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية لمجموعة من المستجدات، إلا أنه ونتيجة للتغيرات السريعة، اتضح جلياً أنه لم يكن مرتقاً بالشكل المطلوب، وغير شامل لجميع الخدمات الإلكترونية، ولا سيما فيما يخص المصادقة الإلكترونية؛ إذ اقتصرت على خدمة التوقيع فقط، ولم تعد ترقى إلى تطلعات الشركاء الاقتصاديين خصوصاً الرائدين في المعاملات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والعقود الذكية. وعلى إثر ذلك، صدر القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية الذي أعطى زخم جديد لتطوير الخدمات والتطبيقات الرقمية، حيث أتاح هذا الإطار القانوني، للتوقيع الإلكتروني إما بسيطاً أو متقدماً أو مؤهلاً، والخاتم الإلكتروني إما بسيطاً أو متقدماً أو مؤهلاً، الختم الزمني الإلكتروني بسيطاً أو مؤهلاً، خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون إما بسيطة أو مؤهله، والتحقق من موقع الأنترنيت من خلال منح شهادة مؤهله للتحقق، ومقدمي خدمات الثقة إما معتمدين أو غير معتمدين، ومراجعة المقتضيات القانونية لوسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات، وتعزيز صلاحيات السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، فضلاً عن مراجعة الجانب الجزي بالمعاملات الإلكترونية. حتى تستجيب لمختلف الحاجيات، والتي من شأنها الرفع من منسوب الثقة وتشجيع اللجوء إلى الخدمات الرقمية وتزعز الطابع المادي عن العديد من المعاملات مع الحفاظ على أثرها القانوني.



مكتبة دار السلام

الثمن 80 درهم

